

نشرة

ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد 4، السنة 2018

آفاق الاقتصادات العربية لعام 2019 ▲ 1.56

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



المحتويات

- 3 الافتتاحية
- 4 أنشطة المؤسسة
- 6 البيئة الاقتصادية الدولية
- 7 آفاق الاقتصاد العربية لعام 2019

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

تأسست عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وهي حاصلة على تصنيف **AA** من قبل ستاندرز أند بورز العالمية وللسنة الحادية عشرة على التوالي، كما أنها تُعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم.

تعمل المؤسسة على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر غير التجارية للمستثمرين والممولين العرب والأجانب.
- تعزيز ودعم الصادرات العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمصدرين العرب.
- دعم التجارة العربية المحلية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية للمبيعات المحلية.
- دعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمؤسسات المالية والموردين غير العرب عند تمويل أو توريد المدخلات الأساسية، البضائع الرأسمالية، السلع الاستراتيجية ومثلها من السلع والخدمات التنموية للدول العربية.
- إعداد البحوث والدراسات المتخصصة والمتعلقة بمناخ الاستثمار وتشجيع الصادرات والتعريف بصناعة الضمان والقيام بتقديم الدعم التقني لوكالات ترويج الاستثمار في الدول العربية، وتعزيز التعاون والتكامل مع المنظمات العربية والدولية النشطة في مجال تشجيع الاستثمار.

أجهزة المؤسسة

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

هو أعلى سلطة في المؤسسة، ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات)، وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها - ضمن صلاحيات أخرى - وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة. وتفسير نصوص الاتفاقية، وتعديلها، وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء غير متفرغين، يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات، وينتخب من بين أعضائه رئيساً، ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الصلاحيات - ضمن مهمات أخرى - إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، اعتماد الموازنة التقديرية، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

1. سعادة الأستاذ/ أحمد بن محمد الغنام
2. سعادة الأستاذ/ عبدالله أحمد الصبيح
3. سعادة الأستاذة/ مريم محمد الأميري
4. سعادة الدكتور/ مختار الهادي الطويل
5. سعادة الأستاذ/ أحمد حسن العبيدي
6. سعادة الأستاذ/ محمد أحمد حسن
7. سعادة الأستاذ/ مسلم بن محاد بن علي قطن
8. سعادة الدكتور/ ناصر سعد الدين علي قطامي
9. سعادة الأستاذ/ محمد الأمين التار

المدير العام: سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



المقر الرئيسي:

المقر الدائم للمنظمات العربية

ص.ب 23568 - الصفاة 13096 دولة الكويت

هاتف : +965 2495 9555

فاكس : +965 2495 9596 / 7

بريد إلكتروني : research@dhaman.org

الاقتصاد العربي.. تحسن مؤشرات الأداء في 2019



رغم التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي نتيجة الضغوط التجارية العالمية، وتداعيات الصراعات الإقليمية، والمقاومة المتزايدة لبرامج الإصلاح المالي وغيرها، إلا أن ارتفاع أسعار النفط عزز توقعات تسارع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول المنطقة بمعدل متوسط 2.8% ليبلغ 2703 مليارات دولار عام 2018 وليواصل الارتفاع بمعدل 3.9% إلى 2888 مليار دولار عام 2019.

تواصل برامج الإصلاح المالي والاقتصادي والتشريعي والإجرائي بما يعزز من استقرار اقتصاداتها وجاذبيتها للاستثمار والتجارة والأعمال بشكل عام.

وحتى تضمن الحكومات المنفذة لتلك الإصلاحات أن إجراءات التصحيح المالي في المستقبل ستكون منصفة وداعمة للتنمية، ينبغي أن تحرص على توجيه أولويات الإنفاق نحو الاستثمارات عالية الجودة والداعمة للنمو في مجالات رأس المال البشري والبنية التحتية المادية، مع الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي الموجه بدقة لمستحقه، وكذلك الانتقال إلى هيكل ضريبي تصاعدي، وتنويع قاعدة الإيرادات وإزالة التشوهات.

كما يساهم اتباع سياسات أكثر فعالية في تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع وجود قطاع خاص ديناميكي لرفع مستوى الاستثمار الخاص في المنطقة والذي لازال منخفضاً مقارنة بمستواه في مناطق أخرى، وذلك عبر المراجعة الدورية لمواطن القوة والضعف في مناخ الاستثمار والعمل على تحسين المؤشرات الرئيسية الحاكمة لقرارات المستثمرين ولاسيما الشركات متعددة الجنسية ذات التأثير الأكبر في هذا المجال.

والله ولي التوفيق،

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

وفي هذا السياق من المتوقع أن يتحسن أداء الموازنات الحكومية ليرتفع عدد الدول التي تحقق فائضا من دولة واحدة في عام 2017 إلى 5 دول عامي 2018 و2019. كما يتوقع أن ينعكس تحسن أسعار النفط وإصلاح أسعار الصرف على مؤشرات الأداء الخارجي. فمن المرجح أن يتحسن أداء الحساب الجاري في 12 دولة عربية منها 6 دول ستحقق فائضا خلال عامي 2018 و2019.

ويرجح استقرار عدد الدول التي يمثل فيها الدين الخارجي أقل من 50% من الناتج المحلي الإجمالي عند 8 دول في عام 2018 وان يرتفع عدد الدول التي تشهد تحسنا في هذا المؤشر إلى 11 دولة، على أن يزداد عددها إلى 12 خلال العام 2019.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تعاود الاحتياطات الدولية في دول المنطقة نموها إلى 1058 مليار دولار عام 2018 ثم إلى 1111 مليار دولار عام 2019، وذلك مع استقرار عدد الدول العربية التي تقع ضمن الحدود الآمنة التي تغطي فيها الاحتياطات واردات الدولة لمدة 5 أشهر عند 10 دول خلال العام 2018.

أما على صعيد توقعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، فرغم تراجعها عالمياً، حسب الاونكتاد، بنسبة 41% خلال النصف الأول من العام 2018 إلا أنها شهدت ارتفاعاً في بعض الدول العربية ومنها مصر والإمارات.

ولكي تتكمن دول المنطقة من تحقيق استدامة هذا النمو المتوقع وتحسين مؤشرات الاقتصاديات المختلفة عليها، حسب تقارير الجهات الإقليمية والدولية المتخصصة، أن

”توقع تسارع
معدلات نمو الناتج
المحلي الإجمالي
في دول المنطقة
بمعدل متوسط
2.8% عام
2018 ثم بمعدل
3.9% عام
2019“

المؤسسة أبرمت 56 عقدا و16 ملحقا بقيمة 432.8 مليون دولار في الربع الرابع

أبرمت المؤسسة خلال الربع الأخير من العام الجاري 56 عقدا و16 ملحقا بقيمة 432.8 مليون دولار، حيث تسلمت المؤسسة 118 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات مصدرة من 9 دول عربية ومن جهتين أجنبيتين ومن جهة عربية أجنبية مشتركة، كما تم إبرام 43 عقداً و16 ملحقاً لتأمين ائتمان صادرات بقيمة قدرها حوالي 287.3 مليون دولار.

وعلى مستوى ضمان الاستثمار، فقد تسلمت المؤسسة 4 استفسارات بلغت قيمتها حوالي 199.8 مليون دولار إضافة إلى طلب ضمان استثمار أولي واحد بقيمة قدرها حوالي 8.7 ملايين دولار.

أما على مستوى تأمين المؤسسات المالية فقد تسلمت المؤسسة 30 استفساراً لتأمين تعزيز خطابات اعتماد بلغت قيمتها حوالي 819.6 مليون دولار كما تم إبرام 13 عقداً بقيمة 145.5 مليون دولار.

لتأمين ائتمان الصادرات في المملكة "ضمان" توقع مذكرة تفاهم مع وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين

وقع المدير العام للمؤسسة فهد راشد الإبراهيم و وزير الصناعة والتجارة والسياحة بمملكة البحرين زايد بن راشد الزياني مذكرة تفاهم للتعاون المشترك في مجال تأمين ائتمان الصادرات البحرينية.

وكان وفد من المؤسسة برئاسة المدير العام قام بزيارة إلى مملكة البحرين خلال شهر نوفمبر 2018 لحضور افتتاح مركز صادرات البحرين بدعوة من وزير الصناعة والتجارة والسياحة.

المؤسسة نظمت ورشة عمل لتأمين الاستثمارات الإماراتية في الدول العربية

نظمت المؤسسة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الإماراتية ومجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج في دبي في الإمارات ورشة عمل بعنوان "تأمين الاستثمارات الإماراتية في الدول العربية ضد المخاطر السياسية" وذلك خلال شهر ديسمبر 2018، حيث تم خلال الورشة التعريف بخدمات المؤسسة وكيفية استفادة الشركات الإماراتية من أنظمة التأمين التي تديرها المؤسسة. وشارك في هذه الورشة عدد من الشركات الإماراتية الصناعية المصدرة للخارج والمستثمرة خارج الإمارات.

اجتماعات تسويقية في الإمارات وإسبانيا

واصلت المؤسسة جهودها التسويقية خلال الربع الأخير من العام الجاري حيث تم عقد اجتماعات مع عدد من المصدرين والمستثمرين والبنوك في الإمارات وإسبانيا إضافة إلى دولة المقر وكذلك في المملكة العربية السعودية من خلال المكتب الإقليمي في الرياض بغرض ترويج خدمات المؤسسة التأمينية في مجالي تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وفي السياق نفسه تم إصدار كتيب يستعرض ما ورد في تقرير مؤسسة ستاندرد آند بورز العالمية بشأن تصنيف المؤسسة الائتماني للعام 2018.

"ضمان" شاركت في اجتماعات

المجلس التنفيذي

لـ "أمان" في القاهرة

شاركت المؤسسة في اجتماع المجلس التنفيذي لاتحاد أمان في العاصمة المصرية القاهرة خلال شهر ديسمبر 2018، حيث تمت مناقشة مختلف أنشطة الاتحاد وبرنامج عمله للفترة المقبلة. وكانت المؤسسة شاركت في اجتماع اللجنة الفنية لاتحاد أمان خلال شهر سبتمبر وذلك لمتابعة برنامج Amman Union Online Certificate، كما شاركت المؤسسة بإثنين من كوادرها في دورة تدريبية نظمتها الاتحاد في سلطنة عمان خلال شهر أكتوبر بعنوان "تسويق خدمات التأمين وتطوير المنتجات".

مجلس إدارة المؤسسة يعقد اجتماعه الرابع لعام 2018



عقد مجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات اجتماعه الرابع يوم الأحد الموافق 2018/11/25 بمقر المؤسسة في دولة الكويت.

وناقش المجلس في الاجتماع موضوعات تتعلق بنشاط المؤسسة خلال فترة التقرير وأبرزها ما يلي:

♦ تقرير المدير العام عن نشاط المؤسسة خلال الفترة من 1 مايو إلى 31 أغسطس 2018.

♦ الاطلاع على توصيات لجنتي الاستثمار والتدقيق.

♦ اعتماد الموازنة التقديرية للسنة المالية 2019.

كما قرر المجلس عقد اجتماعه الأول لعام 2019 يوم الثلاثاء الموافق 5 مارس 2019 في مقر المؤسسة بدولة الكويت.

”ضمان“ ...سندكم لتطوير أعمالكم

تتوجه "ضمان" بخدماتها نحو المستثمرين والمُصدرين والمصارف والمؤسسات المالية وشركات التخصيم ووكالات تأمين الائتمان عبر تقديم خدمات تأمينية شاملة ومخصصة وبتكلفة مالية مُجدية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، حيث تشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين بما استحق عليه أو إفلاسه في حين تشمل المخاطر غير التجارية كلاً من مخاطر التأميم والمُصادرة ونزع الملكية والاستيلاء الجبري وكذلك الحروب والاضطرابات الأهلية والأعمال الإرهابية كما تشمل المخاطر غير التجارية مخاطر عدم القدرة على تحويل العملة أو فرض سعر صرف تمييزي وأيضا مخاطر الإخلال بالعقد.

www.dhaman.org

وقد ساهم النمو المتوقع في أسعار تصدير العديد من السلع في نمو التجارة. فبالنسبة للنفط يتوقع استمرار صعوده رغم احتمالات زيادة الإنتاج من أوبك بطلب من الولايات المتحدة، كما يتوقع ارتفاع معدل نمو أسعار السلع المصنعة بالدولار من 1.7 إلى 2.5% مقابل تراجع معدل نمو أسعار السلع الأولية غير النفطية من 6.8 إلى 2.7% عام 2018.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر فقد كشف تقرير اتجاهات الاستثمار الصادر عن الاونكتاد في أكتوبر 2018 عن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بمعدل 41% خلال النصف الأول من العام الجاري 2018 إلى 470 مليار دولار مقارنة مع 794 مليار دولار في النصف الأول من العام 2017.

التراجع الكبير في التدفقات العالمية جاء نتيجة التراجع الحاد في التدفقات إلى الدول المتقدمة بمعدل 69% إلى 135 مليار دولار فقط حيث كانت أوروبا هي أكبر مساهم في الهبوط بتراجع بلغ 206 مليارات دولار في التدفقات الواردة إليها (جاء تدفقات سلبية عكسية في إيرلندا وسويسرا) وكذلك تراجع التدفقات لأمريكا الشمالية بقيمة 115 مليار دولار (نتيجة تراجع حاد بمعدل 73% للتدفقات إلى الولايات المتحدة).

أما التدفقات للدول النامية فقد تراجعت بمعدل 4% إلى 310 مليارات دولار كمحصلة لاستقرارها لأفريقيا وارتفاعها الطفيف في مناطق أخرى مقابل تراجعها للدول الآسيوية بمعدل 4% وخصوصا منطقة غرب آسيا التي شهدت تراجعا بمعدل 21% مع هبوط التدفقات لتركيا بمعدل 5%.

ورغم هذا التراجع الطفيف إلا أن حصة الدول النامية من التدفقات العالمية قفزت إلى 66% من الإجمالي منها 47% فقط للدول النامية الآسيوية، مقابل حصة تبلغ 33% للدول المتقدمة والدول المتحولة.

التغيرات التي شهدتها الأسواق في النصف الأول ترجح تراجع التدفقات لعام 2018 رغم نمو إعلانات الشركات الجديدة بمعدل 42% إلى 454 مليار دولار، مقابل تراجع طفيف بمقدار 4 مليارات دولار في عمليات الاندماج والاستحواذ إلى 375 مليار دولار خلال الفترة.

يشهد الاقتصاد العالمي استقرارا نسبيا مع الثبات المتوقع لمعدلات النمو عند 3.7% خلال عامي 2018 و2019، حسب تقرير لصندوق النقد الدولي في أكتوبر 2018. وذلك كمحصلة لتوقعات الارتفاع الطفيف في معدلات النمو في الدول المتقدمة من 2.3 إلى 2.4% واستقرار معدل النمو في الدول النامية عند 4.7%. يأتي ذلك رغم أن ميزان المخاطر المحيطة بالنمو في العالم لازال يميل إلى جانب المخاطر السلبية مع تصاعد الحواجز التجارية، وانعكاس مسار التدفقات الاستثمارية، واحتمالات تشديد الأوضاع المالية في الدول المتقدمة.

وقد جاء التسارع النسبي في النمو في الدول المتقدمة بالأساس من التحسن الواضح في معدلات نمو الولايات المتحدة من 2.2 إلى 2.9% مقابل التراجع المتوقع في النمو بمنطقة اليورو واليابان والدول الأخرى.

كما جاء استقرار النمو في الدول النامية والناشئة كمحصلة استقرار النمو في الدول الآسيوية عند 6.5% وارتفاعه المتواضع في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 1.8 إلى 2% (بفضل ارتفاع أسعار النفط) وكذلك في دول كومنولث الدول المستقلة وتراجعها نسبيا في بقية المناطق.

ومن الملاحظ قيام الصندوق بخفض توقعات النمو في الصين وبعض الدول الآسيوية لعام 2019 عقب الإجراءات التجارية التي أعلنتها الولايات المتحدة، وكذلك توقعات النمو في إيران عقب فرض العقوبات

الأمريكية، وكذلك توقعات النمو في تركيا عقب الإجراءات التجارية الأمريكية ضد بعض السلع التركية وتذبذب سعر صرف الليرة.

وعلى صعيد التجارة العالمية يتوقع الصندوق تراجع معدل نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات من 5.2% عام 2017 إلى 4.2% عام 2018 ثم إلى 4% عام 2019. أما التجارة السلعية فمن المتوقع ارتفاع حجمها السنوي من 17.4 تريليون دولار عام 2017 إلى 19.21 تريليون دولار عام 2018 مع توقعات بمواصلة الصعود إلى 19.96 تريليون دولار عام 2019. وذلك كمحصلة للتراجع المتوقع في نمو واردات الدول المتقدمة من 4.7 إلى 4.2% وارتفاع نمو واردات الدول النامية من 7.2 إلى 6.3% مقابل تراجع نمو صادرات الدول المتقدمة من 4.2 إلى 3.6% والدول النامية من 6.6 إلى 4.5%.

**'استقرارا نسبيا
للاقتصاد العالمي مع
الثبات المتوقع لمعدلات
النمو عند 3.7% خلال
عامي 2018 و2019،
مع احتمال تراجع معدل
نمو التجارة العالمية في
السلع والخدمات من
5.2% عام 2017 إلى
4.2% عام 2018 ثم
إلى 4% عام 2019'**

قاعدة الإيرادات، وإزالة التشوهات. هذا إلى جانب ضرورة تشجيع وجود قطاع خاص ديناميكي لرفع مستوى الاستثمار الخاص في المنطقة والذي لازال منخفضاً مقارنة بمستواه في مناطق أخرى، وذلك عبر زيادة فرص الحصول على التمويل وتعميق أسواق رأس المال المحلية والاستثمار في التعليم والبنية التحتية، والحد من دور الدولة في الاقتصاد، وتحسين فعالية الحكومة ونظام حوكمتها وغيرها.

وفيما يتعلق بتوقعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية فقد شهدت التدفقات الواردة إلى مصر زيادة كبيرة بمعدل 24% خلال النصف الأول لتتصدر الدول الأفريقية فيما تم رصد عمليات اندماج واستحواذ كبرى في قطاع النفط الإماراتي بقيمة 6 مليارات دولار خلال الفترة.

أما التجارة الخارجية فمن الطبيعي أن تشهد تحسناً في مؤشرات الخارجية بالنسبة لمجموعة الدول العربية انعكاساً لتحسن أسعار النفط، كما من المرجح أن يتحول ميزان الحساب الجاري من عجز بقيمة 9.9 مليارات دولار وبنسبة 0.3% من الناتج إلى فائض بقيمة 80.1 مليار دولار وبنسبة 2.6% من الناتج عام 2018.

'توقعات تسارع النمو في المنطقة، إلا أن مخاطر متشابكة ما زالت تخيم على الآفاق الاقتصادية للمنطقة، منها تشديد الأوضاع المالية العالمية وتصاعد التوترات التجارية'

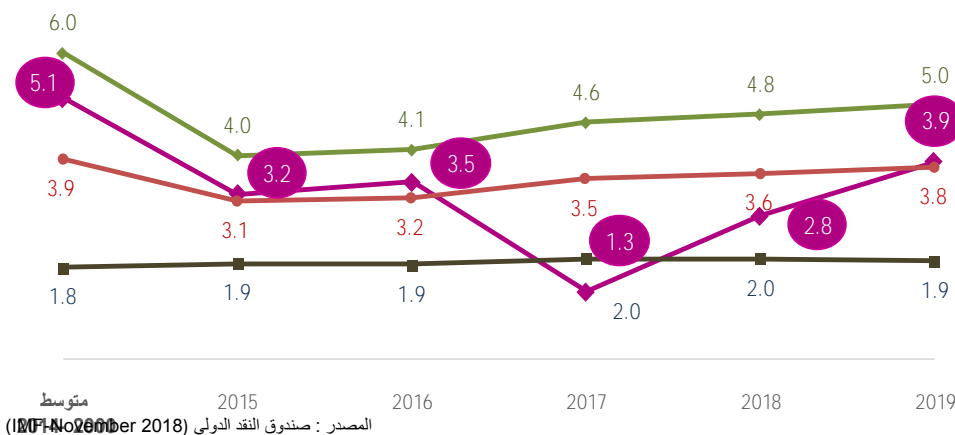
رغم توقعات تسارع النمو في المنطقة بفضل ارتفاع أسعار النفط إلا أن هناك مخاطر متعددة ومتشابكة تخيم على الآفاق الاقتصادية للمنطقة، منها تشديد الأوضاع المالية العالمية بسرعة تفوق التوقعات، وتصاعد التوترات التجارية التي يمكن أن تؤثر على النمو العالمي وتضر بالشركاء التجاريين الرئيسيين في المنطقة، هذا إلى جانب الضغوط الجيوسياسية.

وقد تسفر هذه المخاطر عن تدهور المزاج العام السائد في الأسواق المالية وزيادة تقلبات هذه الأسواق، مما يؤدي إلى تفاقم تحديات التمويل أمام البلدان ذات مستويات الدين المرتفعة أو احتياجات إعادة التمويل الكبيرة. وقد تشكل أجواء عدم اليقين السياسي والتوترات الاجتماعية تحدياً أمام تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات في بعض البلدان، وهو ما يعني أن بلدان المنطقة مطالبة بإجراء مزيد من الإصلاحات حتى تتمكن من تعزيز صلابتها في مواجهة هذه المخاطر وبناء مستقبل يتقاسم فيه الجميع منافع النمو، وخصوصاً جعل أسعار الصرف أكثر مرونة لتصبح بمنزلة هوامش وقائية في حالة التعرض لضغوط خارجية.

بالإضافة إلى اتخاذ تدابير إضافية لتصحيح أوضاع المالية العامة، فضلاً عن اتباع سياسات تتسم بالإنصاف وأن تكون أكثر دعماً للنمو إلى مستويات توافر الوظائف، مع ضرورة زيادة فرص الحصول على التمويل، وتعزيز الحوكمة، وتحسين مخرجات التعليم، وزيادة مرونة أسواق العمل.

وحتى تضمن بلدان المنطقة أن إجراءات التصحيح المالي في المستقبل ستكون منصفة وداعمة للنمو قدر الإمكان، ينبغي أن تحرص أولاً على توجيه أولويات الإنفاق نحو الاستثمارات عالية الجودة والداعمة للنمو في مجالات رأس المال البشري والبنية التحتية المادية، مع الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي الموجه بدقة لمستحقه، وثانياً الانتقال إلى هيكل ضريبي تصاعدي، وتنويع

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-November 2018)

المتوسط العربي مجموعة الدول الناشئة والنامية مجموعة الدول المتقدمة

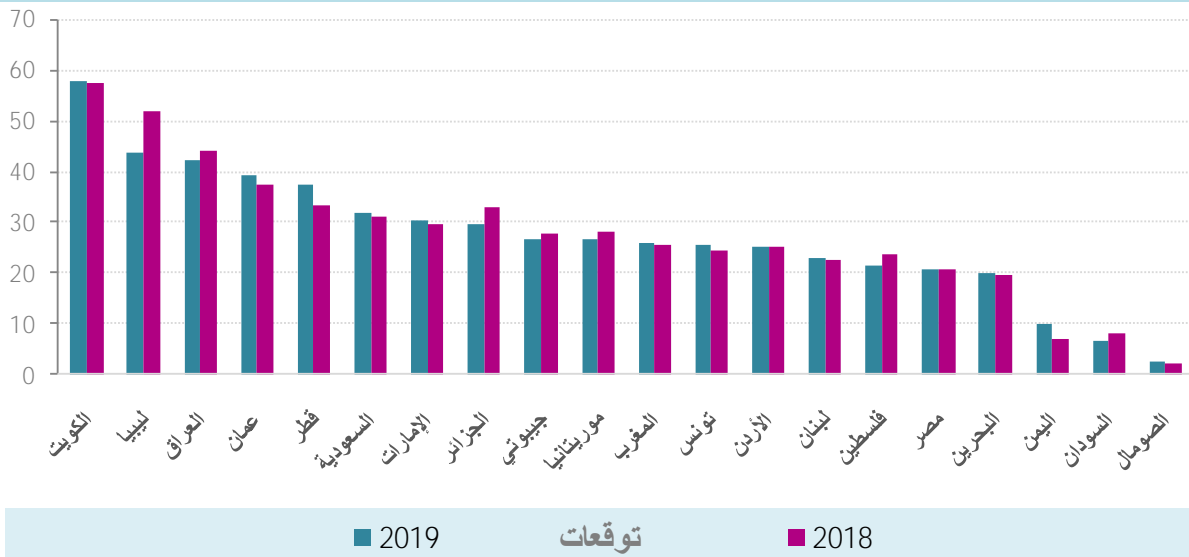
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-November 2018)

1. الدول المصدرة للنفط

من المتوقع أن تشهد البلدان المصدرة للنفط في المنطقة تحسنا واضحا في أرصدة حساباتها الخارجية والمالية العامة في عامي 2018 و2019 في ظل ارتفاع أسعار النفط. وهو ما يرجح ارتفاع معدل النمو في البلدان المصدرة للنفط ليسجل 2.4% في عام 2018 و3% في عام 2019 عقب الانكماش الذي شهدته دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2017. ويساعد على ذلك تعافي النشاط غير النفطي، مدعوما بتباطؤ وتيرة الضبط المالي وارتفاع إنتاج النفط. ورغم ايجابيات ارتفاع اسعار النفط الا انها قد تضعف من عزيمة البلدان المصدرة للنفط على مواصلة الإصلاحات.

توقعات بارتفاع
معدل النمو في
الاقتصادات
المصدرة للنفط،
واستمرار النمو
بمعدل متواضع في
الدول المستوردة

الإيرادات (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي %)



المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-November 2018)

آخر تطورات أسعار النفط

تطور متوسط سعر سلة خامات نفط أوبك بالدولار لكل برميل

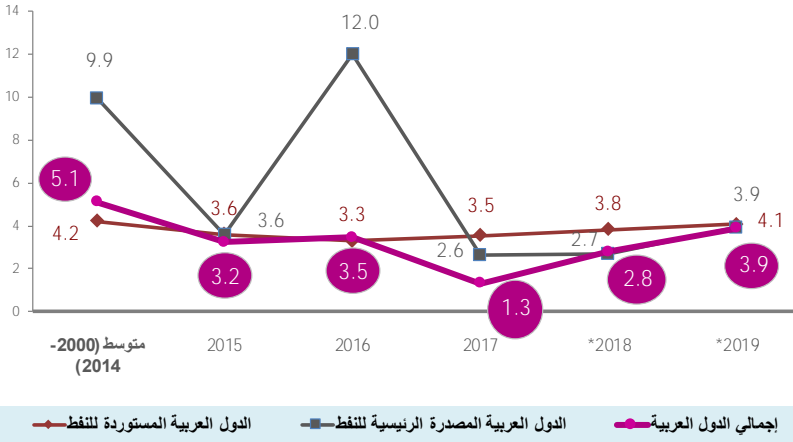


2. الدول المستوردة للنفط

ترجح المؤشرات أن يستمر النمو بمعدل متواضع في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة مع اكتسابه قوة طفيفة ليسجل 4.5% في عام 2018، قبل أن ينخفض مرة أخرى إلى 4% في عام 2019. لكن هذا النمو غير المتوازن، يُتوقع له أن يقل عن 5% على المدى المتوسط في حوالي ثلاثة أرباع البلدان المستوردة للنفط، وهو معدل منخفض جدا لا يسمح بالتصدي للتحديات على صعيد العمالة وسد احتياجات التنمية في المنطقة. كذلك أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تحييد أثر بعض التحسينات الأساسية في حساباتها الخارجية وماليتها العامة.

النمو الاقتصادي:

معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية %



المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-November 2018)

واصل الناتج المحلي الاجمالي العربي نموه خلال العام 2017 ولكن مع تراجع معدل النمو (متوسط 20 دولة) الى 1.3% مقارنة مع 3.3% عام 2016 كما جاء النمو اقل من توقعات صندوق النقد الدولي البالغة 2% لنفس العام.

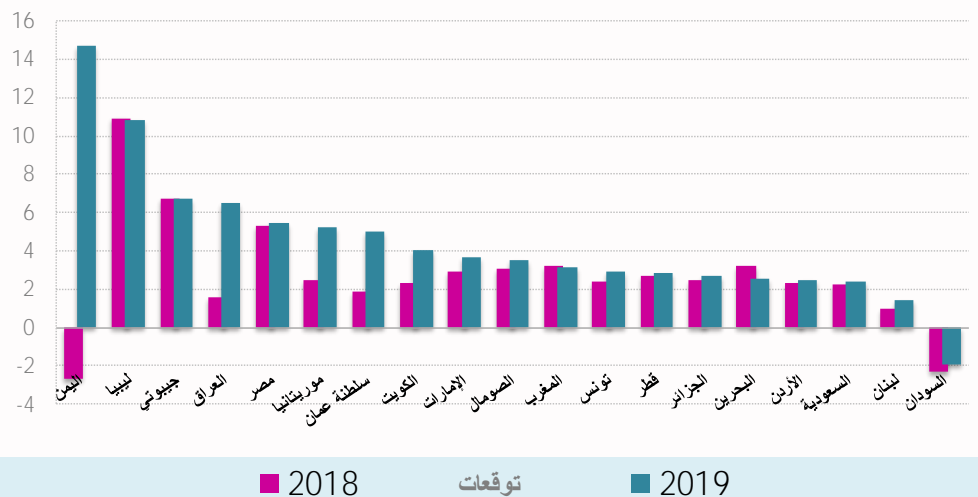
وقد جاء هذا النمو الضعيف كمحصلة لنمو ايجابي قوي في عدد من الدول أهمها: ليبيا التي شهدت قفزة كبرى لتحقيق معدلا بلغ 64% بفضل استئناف انتاج النفط من بعض الحقول التي كانت متوقفة، تلتها جيبوتي بمعدل 6.7%، ثم مصر والمغرب بمعدل 4.2 و 4.1%، ثم 11 دولة بمعدلات تتراوح ما بين 1.4 و 3.8%، وفي المقابل حققت 5 دول غالبيتها نفطية هي اليمن والكويت والعراق وسلطنة عمان والسعودية معدلات نمو سلبية تتراوح ما بين 0.9% الى 5.9% خلال نفس العام أدت لانكماش ناتجها.

وقد جاء النمو العربي اقل من معدل نمو الناتج العالمي البالغ 3.7% واقل من معدل النمو في الدول الناشئة والنامية البالغ 4.7%، ولأول مرة منذ عام 2000 يقل معدل النمو في الدول العربية عن معدل النمو في الدول المتقدمة والبالغ 2.3%.

ويتوقع الصندوق ان يتسارع معدل النمو للناتج العربي الى 2.8% عام 2018 مع تحقيق جميع الدول العربية نمواً ايجابياً فيما عدا اليمن والسودان، ثم الى 3.9% عام 2019 انعكاسا لاستمرار التحسن الواضح في اسعار النفط في الاسواق العالمية. حيث ارتفع متوسط سعر سلة خامات اوبك من 40.8 دولاراً للبرميل عام 2016 الى 52.4 دولاراً للبرميل عام 2017 ثم الى 71.2 دولاراً للبرميل عام 2018.

لأول مرة منذ عام 2000 يقل معدل النمو في الدول العربية عن معدل النمو في الدول المتقدمة والبالغ 2.3%

معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية %



المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-November 2018)

صندوق النقد الدولي يتوقع تسارع متوسط معدل نمو الناتج العربي الى 2.8% عام 2018 ثم الى 3.9% عام 2019

الناتج العربي:

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي (%)						
حسب الترتيب الأبجدي						
توقعات *		2017	2016	2015	متوسط 2014 - 2000	الدولة
2019	2018					
2.5	2.3	2.0	2.0	2.4	5.2	الأردن
3.7	2.9	0.8	3.0	5.1	4.9	الإمارات
2.6	3.2	3.8	3.5	2.9	5.1	البحرين
2.9	2.4	2.0	1.1	1.2	3.6	تونس
2.7	2.5	1.4	3.2	3.7	3.7	الجزائر
6.7	6.7	6.7	6.5	6.5	4.0	جيبوتي
2.4	2.2	-0.9	1.7	4.1	4.1	السعودية
-1.9	-2.3	1.4	3.0	1.3	3.1	السودان
3.5	3.1	2.3	4.4	3.9	1.0	الصومال
6.5	1.5	-2.1	13.1	2.5	11.6	العراق
5.0	1.9	-0.9	5.0	4.7	3.7	سلطنة عمان
1.4	1.4	3.1	4.1	3.4	3.8	فلسطين
2.8	2.7	1.6	2.1	3.7	11.2	قطر
4.1	2.3	-3.3	2.2	-1.0	4.8	الكويت
1.4	1.0	1.5	1.7	0.2	4.5	لبنان
10.8	10.9	64.0	-7.4	-13.0	-5.3	ليبيا
5.5	5.3	4.2	4.3	4.4	4.3	مصر
3.2	3.2	4.1	1.1	4.5	4.5	المغرب
5.2	2.5	3.5	1.8	0.4	4.8	موريتانيا
14.7	-2.6	-5.9	-13.6	-16.7	2.9	اليمن
3.9	2.8	1.3	3.5	3.2	5.1	المتوسط العربي
3.7	3.7	3.7	3.3	3.5	3.9	العالم
2.1	2.4	2.3	1.7	2.3	1.8	مجموعة الدول المتقدمة
4.7	4.7	4.7	4.4	4.3	6.0	مجموعة الدول الناشئة والنامية

تواصل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال عام 2017 إلى 2425 مليار دولار (20 دولة) ولكن بانخفاض كبير عن تقديرات الناتج العربي الصادرة العام الماضي وذلك بسبب التراجع الكبير الذي شهدته تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لمصر والسودان بالأسعار الجارية بالدولار عام 2017 جراء تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار حيث تراجعت في مصر بمعدل 44.5% وفي السودان بمعدل 21.8%.

وانعكاسا لتلك التغيرات تراجعت حصة الدول العربية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3.2% عام 2016 إلى 3.1% عام 2017، كما تراجعت أيضا حصتها من الناتج المحلي الإجمالي للدول الناشئة والنامية من 8.3% إلى 7.9% خلال نفس الفترة.

تراجع حصة الدول العربية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3.2% عام 2016 إلى 3.1% عام 2017

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدول العربية بالمليار دولار						
حسب الترتيب الأبجدي						
توقعات *		2017	2016	2015	متوسط 2014 - 2000	الدولة
2019	2018					
44.0	41.9	40.1	38.7	37.6	19.7	الأردن
455.6	432.6	382.6	357.0	358.1	241.8	الإمارات
41.6	39.3	35.3	32.2	31.1	20.5	البحرين
42.3	41.7	40.0	41.8	43.2	36.5	تونس
200.2	188.3	167.6	160.1	166.0	131.8	الجزائر
2.4	2.2	2.0	1.9	1.7	0.9	جيبوتي
795.6	769.9	686.7	644.9	654.3	436.4	السعودية
34.4	33.2	45.8	55.8	65.9	...	السودان
7.8	7.4	7.1	6.8	6.7	6.5	الصومال
250.1	230.9	192.4	170.7	177.7	105.0	العراق
86.5	81.7	70.8	65.9	68.9	45.8	سلطنة عمان
15.4	15.0	14.5	13.4	12.7	7.1	فلسطين
204.3	188.3	166.9	151.7	161.7	92.9	قطر
152.4	144.5	120.7	110.9	114.6	103.3	الكويت
59.7	56.7	54.2	51.5	49.9	29.6	لبنان
51.3	43.2	30.6	18.5	17.2	46.9	ليبيا
298.2	249.5	236.5	332.5	332.1	168.6	مصر
122.5	118.2	109.3	103.3	101.2	75.8	المغرب
5.2	5.2	4.9	4.7	4.8	3.3	موريتانيا
34.3	28.5	31.3	36.4	45.6	23.2	اليمن
2,888	2,703	2,425	2,385	2,438	1,632	إجمالي الدول العربية
86,371	81,808	77,779	73,994	73,171	55,247	العالم
3.3	3.3	3.1	3.2	3.3	3.0	الدول العربية / العالم (%)
50,613	48,724	47,029	45,344	44,388	38,229	مجموعة الدول المتقدمة
35,757	33,084	30,750	28,650	28,783	17,018	مجموعة الدول الناشئة والنامية
8.1	8.2	7.9	8.3	8.5	9.6	الدول العربية / الدول الناشئة والنامية (%)

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-November 2018)

ويرجع الصندوق ارتفاع الناتج العربي إلى 2703 مليارات دولار عام 2018 مع التحسن المتوقع للنمو في العديد من الدول وخصوصا المنتجة للنفط مع ارتفاع أسعاره وتحسن عائداته ورغم استمرار التراجع في قيمة العملات المحلية في دول أهمها مصر بنسبة 17.5% والسودان بنسبة 37.8%، كما يتوقع استمرار ارتفاع الناتج العربي إلى 2888 مليار دولار عام 2019.

وتواصل خلال العام 2017 تركز الناتج في 6 دول هي: السعودية والإمارات ومصر والعراق والجزائر وقطر بقيمة إجمالية 1833 مليار دولار وبحصة تبلغ 75.6% من الإجمالي.

اتجاهات الأسعار (معدل التضخم):

شهدت اتجاهات الاسعار في الدول العربية تسارعا في الارتفاع حيث ارتفع المتوسط المرجح لمعدل التضخم في دول المنطقة الى 6.9% عام 2017 مقارنة مع 4.5% عام 2016 ويعد من اعلى المعدلات التي شهدتها المنطقة في المتوسط منذ بداية الالفية الثالثة، وذلك نتيجة مباشرة لموجة برامج اصلاح المالي التي شهدتها غالبية دول المنطقة والتي تضمنت رفع الدعم عن العديد من السلع والخدمات وتراجع اسعار صرف العملات المحلية في عدة دول اهمها مصر والسودان ثم المغرب وهو ما انعكس على المستويات العامة لأسعار غالبية السلع والخدمات المحلية والمستوردة.

معدل التضخم (متوسط سنوي %)						الدولة
توقعات *		متوسط				
2019	2018	2017	2016	2015	2014 - 2000	
2.3	4.5	3.3	-0.8	-0.9	3.9	الأردن
1.9	3.5	2.0	1.6	4.1	4.1	الإمارات
4.8	3.0	1.4	2.8	1.8	1.7	البحرين
7.5	8.1	5.3	3.7	4.9	3.8	تونس
6.7	6.5	5.6	6.4	4.8	3.7	الجزائر
2.5	1.0	0.7	2.7	2.1	3.5	جيبوتي
2.0	2.6	-0.9	2.0	1.3	2.2	السعودية
49.2	61.8	32.4	17.8	16.9	16.2	السودان
2.0	2.0	0.1	0.5	1.4	14.0	العراق
3.2	1.5	1.6	1.1	0.1	2.5	سلطنة عمان
1.5	0.8	0.2	-0.2	1.4	3.5	فلسطين
3.5	3.7	0.4	2.7	1.8	4.3	قطر
3.0	0.8	1.5	3.5	3.7	3.2	الكويت
3.5	6.5	4.5	-0.8	-3.7	3.1	لبنان
17.9	28.1	28.5	25.9	9.8	4.9	ليبيا
12.6	13.9	29.5	13.8	10.4	4.2	مصر
1.4	2.4	0.8	1.6	1.5	1.6	المغرب
3.9	3.8	2.3	1.5	0.5	5.8	موريتانيا
20.0	41.8	24.7	-12.6	12.0	11.3	اليمن
5.9	6.9	6.9	4.5	4.1	4.1	المتوسط العربي
3.2	3.1	3.0	2.8	2.8	4.1	العالم
1.9	1.8	1.5	0.7	0.3	2.0	مجموعة الدول المتقدمة
4.0	4.1	4.2	4.5	4.7	6.4	مجموعة الدول الناشئة والتنامية

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-November 2018)

' التضخم في الدول العربية أعلى من ضعف المتوسط العالمي البالغ 3% ويزيد عن 4 أضعاف معدلات التضخم السائدة في الدول المتقدمة والبالغة 1.5% كما يزيد بنسبة 64% عن متوسط معدل التضخم السائد في الدول الناشئة والتنامية '

ويعود هذا الارتفاع الكبير لمتوسط معدل التضخم في المنطقة بشكل رئيسي الى الارتفاع الواضح لمعدلات التضخم في 4 دول رئيسية الى مستويات قياسية هي السودان والتي بلغ فيها 32.4% ومصر 29.5% وليبيا 28.5% واليمن 24.7%، في مقابل الاستقرار النسبي لمعدلات التضخم في بقية الدول ما بين 0.1 و5.6%.

معدل التضخم في الدول العربية (%)



ومن المرجح ان تستقر معدلات التضخم في عام 2019 عند مستوياتها المرتفعة الحالية البالغة 6.9% مع تفاقم معدلات التضخم في السودان واليمن وبلوغها مستويات مرتفعة جدا حول 62 و42% على التوالي، مع استقرار معدل التضخم في ليبيا حول 28% وتراجعها في مصر الى نحو 14% وارتفاعها في تونس الى 8%، وذلك في مقابل تحركه في بقية الدول ما بين 0.8 و6.5%.

الموازنة العامة:

رغم ارتفاع اسعار النفط وعائداته الا ان موازنات جميع الدول العربية واصلت معاناتها عام 2017 فيما عدا الكويت التي نجحت في زيادة الفائض الى 6.6% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

وجاءت ليبيا ثم البحرين ثم سلطنة عمان ثم مصر في مقدمة الدول التي شهدت اعلى معدلات لعجز الموازنة لعام 2017 بمعدلات بلغت 43 و14.3 و12.9 و10.6% على التوالي فيما تراوحت نسب العجز في بقية الدول ما بين 0.04% بالنسبة لموريتانيا و 9.3% بالنسبة للسعودية.

ومقارنة بالعام 2016 فقد شهدت تونس وفلسطين استقرارا في نسبة العجز فيما شهدت بقية دول العجز انخفاضا في معدلاته بقيم متفاوتة بلغت اقصاها في ليبيا التي قلصت نسبة العجز من 113.3% الى 43% ثم العراق من 14.3% الى 1.6% ثم السعودية من 17.2% الى 9.3%.

ويتوقع الصندوق ان يؤدي استمرار ارتفاع اسعار النفط خلال عام 2018 إضافة الى مواصلة برامج الإصلاح المالي التي تتم تحت اشرافه في العديد من الدول المصدرة والمستوردة للنفط الى تحسن اداء الموازنات الحكومية في 14 دولة عربية مع تحقيق 5 دول منها فائضا مقابل تراجع الأداء في 5 دول فقط، مع تواصل التحسن في نفس العدد من الدول خلال العام 2019.

فائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)

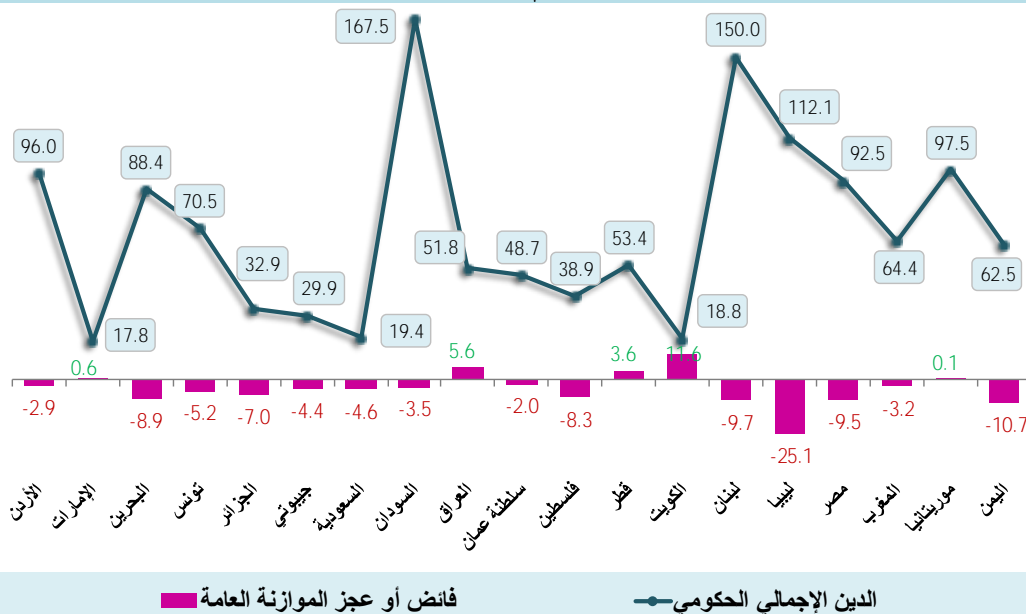
حسب الترتيب الأبجدي

الدولة	توقعات *		متوسط			
	2019	2018	2017	2016	2015	2000-2014
الأردن	-2.7	-2.9	-2.6	-3.2	-5.3	-5.5
الإمارات	1.3	0.6	-1.6	-2.0	-3.4	7.3
البحرين	-8.2	-8.9	-14.3	-17.6	-18.4	-0.9
تونس	-3.7	-5.2	-5.9	-5.9	-5.3	-3.2
الجزائر	-5.6	-7.0	-8.9	-13.4	-15.7	2.9
جيبوتي	-2.1	-4.4	-6.1	-11.5	-21.7	-2.6
السعودية	-1.7	-4.6	-9.3	-17.2	-15.8	7.3
السودان	-3.3	-3.5	-1.5	-1.6	-1.8	-1.2
العراق	3.8	5.6	-1.6	-14.3	-12.8	-3.0
سلطنة عمان	0.8	-2.0	-12.9	-21.2	-15.9	8.0
فلسطين	-10.4	-8.3	-8.1	-8.1	-11.4	...
قطر	10.5	3.6	-1.6	-4.7	5.4	10.6
الكويت	12.0	11.6	6.6	0.6	5.6	28.4
لبنان	-10.5	-9.7	-6.0	-8.8	-7.5	-11.3
ليبيا	-26.9	-25.1	-43.0	-113.3	-131.0	6.0
مصر	-8.1	-9.5	-10.6	-12.0	-11.4	-8.0
المغرب	-3.0	-3.2	-3.6	-4.5	-4.2	-4.2
موريتانيا	-0.1	0.1	0.0	-0.5	-3.4	-2.6
اليمن	-4.5	-10.7	-4.7	-8.9	-8.7	-3.1

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-November 2018)

'موازنات جميع الدول العربية واصلت معاناتها عام 2017 باستثناء الكويت التي نجحت في زيادة الفائض الى 6.6% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي'

الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%) لعام 2018



الحساب الجاري:

الحساب الجاري للدول العربية كنسبة من الناتج (%)
حسب الترتيب الأبجدي

توقعات *		الدولة				متوسط
2019	2018	2017	2016	2015	2014 - 2000	
-8.6	-9.6	-10.6	-9.5	-9.1	-6.2	الأردن
7.5	7.2	6.9	3.7	4.9	10.6	الإمارات
-2.3	-2.5	-4.5	-4.6	-2.4	6.3	البحرين
-8.5	-9.6	-10.5	-8.8	-8.9	-4.5	تونس
-7.9	-9.0	-13.2	-16.5	-16.4	11.4	الجزائر
-14.8	-14.3	-13.8	-9.4	-31.8	-9.2	جيبوتي
8.8	8.4	2.2	-3.7	-8.7	16.3	السعودية
-13.1	-14.2	-10.5	-7.6	-8.3	...	السودان
-5.7	-6.3	-6.6	-6.3	-4.7	...	الصومال
3.1	6.9	2.3	-7.8	-6.5	0.6	العراق
-0.5	-3.3	-15.2	-18.7	-15.9	8.9	سلطنة عمان
-13.4	-12.7	-10.9	-10.1	-16.3	-17.3	فلسطين
6.6	4.8	3.8	-5.5	8.5	21.0	قطر
11.0	11.3	5.9	-4.6	3.5	33.3	الكويت
-25.5	-25.6	-22.8	-21.7	-18.3	-16.0	لبنان
2.9	1.5	8.4	-24.7	-54.4	16.9	ليبيا
-2.4	-2.6	-6.3	-6.0	-3.7	0.0	مصر
-4.5	-4.3	-3.6	-4.2	-2.1	-3.5	المغرب
-17.2	-16.0	-14.4	-15.1	-19.8	-14.3	موريتانيا
-7.4	-9.3	-4.0	-5.1	-6.2	-0.1	اليمن

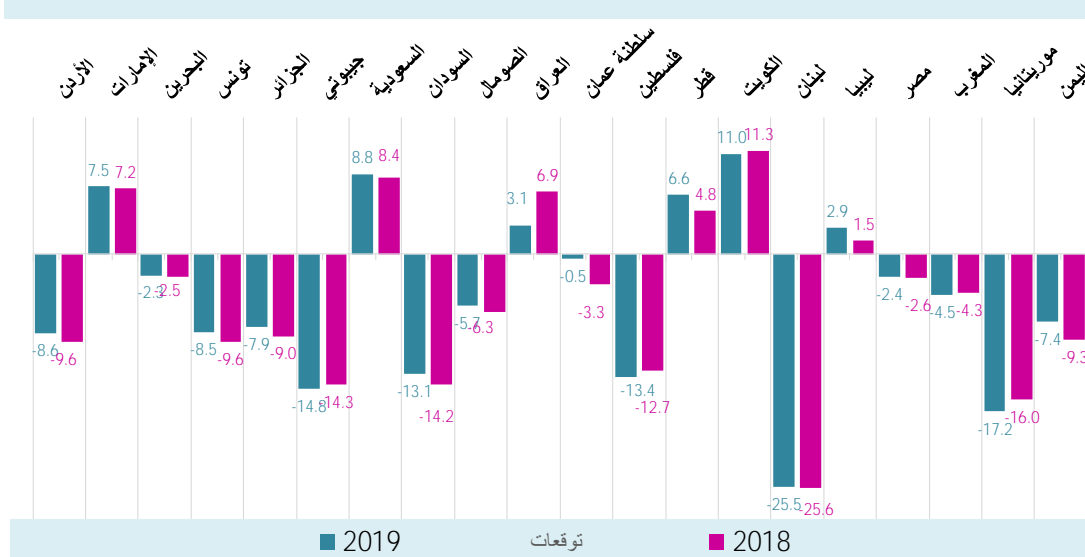
المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-November 2018)

بشكل عام شهدت الدول العربية تحسنا في اداء حساباتها الجارية لعام 2017 وبالتحديد في 12 دولة عربية منها 6 دول حققت فائضا في حساباتها وهي الدول المصدرة للنفط (الامارات والسعودية والعراق وقطر والكويت وليبيا) مقارنة بدولة واحدة فقط خلال العام 2016، كما تقلص العجز في 6 دول اخرى خلال نفس الفترة، وذلك بسبب تعافي الصادرات السلعية العربية وتجاوزها حاجز الـ 926 مليار دولار بفضل ارتفاع اسعار النفط ونمو عائداته وتخفيض قيمة العملة في بعض الدول وتحسن الميزان التجاري السلعي في غالبية الدول ولاسيما المصدرة للنفط.

الا انه وفي المقابل فإن عدد الدول التي تحقق عجزا في حسابها الجاري يفوق نسبة الـ 10% من ناتجها المحلي ارتفع الى 9 دول خلال عام 2017 مقارنة مع 6 دول فقط خلال عام 2016.

وبفضل توقع استمرار التحسن في الصادرات السلعية خلال عامي 2018 و2019 فمن المرجح ان تشهد 12 دولة عربية تحسنا في اداء حساباتها الجارية خلال العام 2018 مع استمرار الفائض في دول الفائض الست السابق الاشارة اليها، لكن مع استمرار العجز في 14 دولة عربية وتجاوزه لنسبة الـ 10% من الناتج في 5 دول فقط .

عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج (%)



عدد الدول العربية التي حققت عجزا في حسابها الجاري يفوق نسبة الـ 10% من ناتجها المحلي ارتفع الى 9 دول خلال عام 2017 مقارنة مع 6 دول فقط خلال عام 2016

المديونية الخارجية:

الدين الخارجي للدول العربية كنسبة من الناتج (%)
حسب الترتيب الأبجدي

الدولة	توقعات *		متوسط		
	2019	2018	2017	2016	2015
الأردن	73.1	70.1	66.4	66.9	65.8
الإمارات	52.8	54.9	61.3	65.2	63.3
البحرين	167.9	169.4	178.9	183.7	174.4
تونس	89.2	82.6	80.0	66.8	62.7
الجزائر	1.9	2.1	2.5	2.4	1.8
جيبوتي	105.6	102.9	97.4	87.8	69.3
السعودية	27.9	27.6	27.7	24.6	13.8
السودان	166.9	166.6	117.7	93.9	75.5
العراق	32.4	32.5	36.2	38.1	37.2
سلطنة عمان	76.5	80.7	84.8	69.2	52.3
فلسطين	6.8	6.9	7.2	7.8	8.4
قطر	78.5	84.6	87.7	111.4	75.2
الكويت	47.5	41.3	45.6	38.5	35.7
لبنان	183.6	183.3	182.4	182.6	168.4
مصر	31.6	35.8	33.4	16.8	14.5
المغرب	34.0	34.6	35.5	33.7	33.4
موريتانيا	86.2	103.7	108.1	110.1	104.3
اليمن	15.3	19.4	18.0	15.8	12.8

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-November 2018)

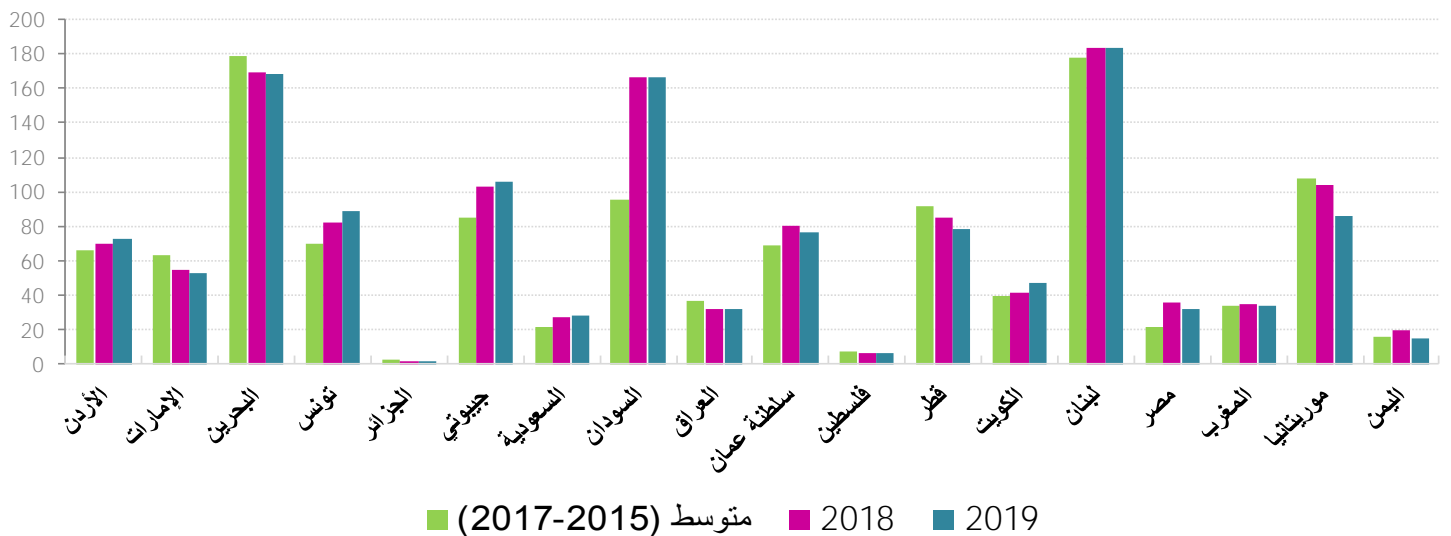
شهدت مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية استقراراً بشكل عام خلال العام 2017 بثبات عدد الدول التي يمثل فيها الدين الخارجي أقل من 50% من الناتج المحلي الإجمالي عند 8 دول مقارنة مع العام الماضي. كما استقر عدد الدول التي يقل فيها الدين الخارجي عن قيمة الناتج في 14 دولة عربية.

ورغم هذا الاستقرار العام إلا أن تفاصيل الأداء القطري تشير إلى أن 8 دول عربية شهدت تحسناً في مؤشر الدين كنسبة من الناتج خلال العام 2017 فيما شهدت 10 دول عربية ارتفاعاً في هذا المؤشر.

ومن المرجح أن يستقر عدد الدول التي يمثل فيها الدين الخارجي أقل من 50% من الناتج المحلي الإجمالي عند 8 دول في عام 2018 وأن يرتفع عدد الدول التي تشهد تحسناً في هذا المؤشر إلى 11 دولة، على أن يزداد عدد الدول التي ستشهد تحسناً في المؤشر إلى 12 دولة خلال العام 2019.

'استقرار وضع المديونية الخارجية بشكل عام خلال العام 2017 مع ثبات عدد الدول التي يمثل فيها الدين الخارجي أقل من 50% من الناتج المحلي الإجمالي عند 8 دول مقارنة مع العام 2016'

الدين الخارجي كنسبة من الناتج (%) لعام 2017



الاحتياطيات الدولية:

الاحتياطيات الدولية في الدول العربية بالمليار دولار						الدولة
توقعات *		2017	2016	2015	متوسط 2014 - 2000	
2019	2018					
17.5	16.2	15.6	15.5	16.6	8.5	الأردن
122.4	107.2	95.4	85.4	94.0	35.6	الإمارات
2.0	2.3	2.6	2.4	3.4	3.4	البحرين
7.0	6.4	5.9	5.9	7.4	6.2	تونس
66.6	81.9	96.1	112.9	142.6	104.7	الجزائر
0.6	0.6	0.6	0.4	0.4	0.2	جيبوتي
558.2	520.2	493.8	533.6	611.9	326.2	السعودية
1.1	1.0	0.9	0.9	1.0	1.7	السودان
80.0	67.1	49.0	45.1	53.6	41.1	العراق
17.6	16.8	16.1	20.3	17.5	8.8	سلطنة عمان
...	0.6	0.5	فلسطين
24.7	19.7	14.9	31.7	37.2	15.0	قطر
38.9	37.5	33.1	31.2	28.3	17.3	الكويت
31.1	36.4	40.6	40.2	36.7	18.6	لبنان
67.5	72.5	70.8	64.3	71.0	66.4	ليبيا
44.5	43.5	30.7	17.1	19.5	21.3	مصر
29.0	27.5	25.6	25.1	22.8	17.5	المغرب
0.7	0.8	0.8	0.8	0.8	0.3	موريتانيا
1.0	0.4	0.6	0.8	1.5	5.1	اليمن

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-November 2018)

استمرار مسيرة تراجع
الاحتياطيات الدولية من العملات
الاجنبية في الدول العربية
لتكسر حاجز التريليون دولار
هبوطا إلى 993 مليار دولار
خلال العام 2017

وصندوق النقد الدولي يتوقع
تحسنا نسبيا خلال عام 2018

واصلت الاحتياطيات الدولية من العملات الاجنبية في الدول العربية مسيرة تراجعها التي بدأتها عام 2014 لتكسر حاجز التريليون دولار هبوطا وتبلغ 993 مليار دولار خلال العام 2017، وذلك كمحصلة لزيادة الاحتياجات التمويلية والسحب من الاحتياطيات في عدد من الدول النفطية التي تمر بظروف سياسية استثنائية مقابل نمو الاحتياطيات في 13 دولة عربية ولكن بقيم اقل.

ويتوقع الصندوق ان تعاود الاحتياطيات الدولية في دول المنطقة نموها ليصل اجماليها الى 1058 مليار دولار عام 2018 انعكاسا لتحسن عائدات النفط وإصلاح اسعار الصرف في عدد من الدول غير النفطية ثم تواصل الارتفاع الى 1111 مليار دولار عام 2019 مع توقعات ارتفاعها في 13 دولة عربية وهبوطها في 5 دول خلال عامي 2018 و2019.

تغطية الاحتياطيات الدولية لعدد أشهر الواردات:

تغطية الاحتياطيات للواردات (عدد الأشهر) في الدول العربية
حسب الترتيب الأبجدي

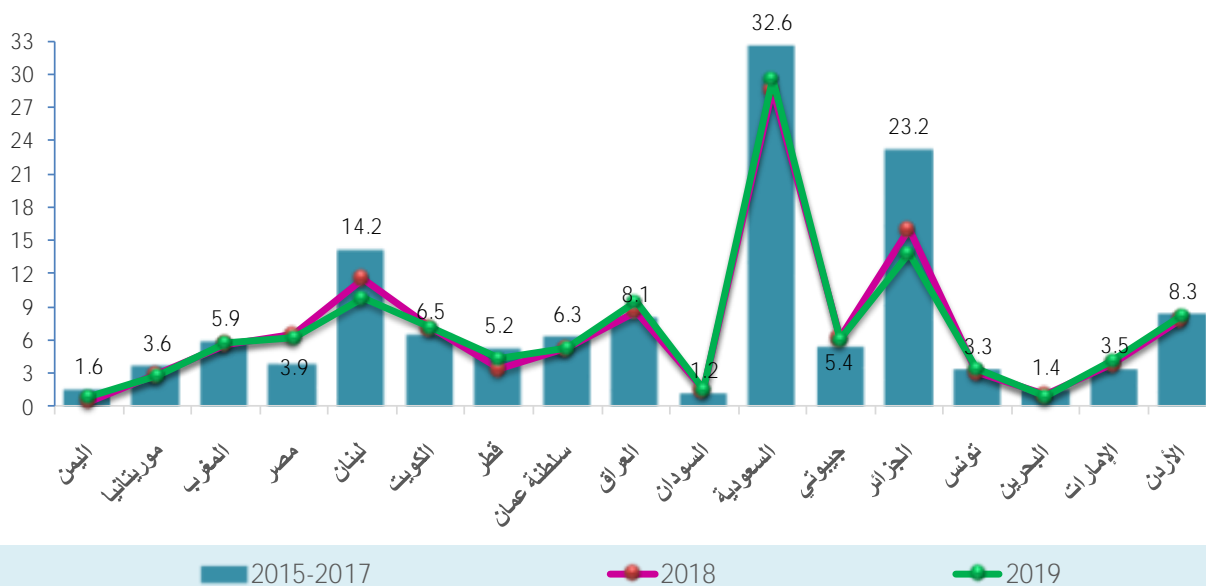
الدولة	توقعات *		متوسط		
	2018	2017	2016	2015	2014
الأردن	8.3	7.9	7.7	8.1	9.1
الإمارات	4.2	3.8	3.5	3.3	3.6
البحرين	0.8	1.0	1.2	1.2	1.9
تونس	3.3	3.0	2.7	3.2	4.1
الجزائر	13.8	16.0	18.7	22.5	28.4
جيبوتي	6.0	6.2	6.4	4.8	5.0
السعودية	29.6	28.7	28.1	32.6	37.1
السودان	1.6	1.5	1.3	1.1	1.3
العراق	9.5	8.6	7.0	7.9	9.4
سلطنة عمان	5.2	5.2	5.2	7.0	6.7
فلسطين	0.9
قطر	4.3	3.4	2.6	6.1	7.0
الكويت	7.1	7.1	6.5	6.5	6.5
لبنان	9.7	11.6	13.4	14.8	14.3
مصر	6.1	6.5	5.1	3.0	3.5
المغرب	5.7	5.7	5.5	6.1	6.0
موريتانيا	2.8	2.9	3.4	3.5	3.9
اليمن	1.0	0.5	0.8	1.4	2.5

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-November 2018)

يعبر مؤشر تغطية الاحتياطيات الدولية لعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات عن قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل في التعاملات الدولية، ووفق هذا المؤشر استقر عدد الدول العربية التي تقع ضمن الحدود الآمنة التي تغطي فيها الاحتياطيات واردات الدولة لمدة 5 أشهر عند 10 دول خلال عام 2017 مقارنة بالعام السابق. وقد شهد المؤشر تحسنا في 10 دول عربية واستقرارا في دولة واحدة وتراجعا في 6 دول خلال العام 2017 مع توقعات باستقرار هذا العدد خلال العام 2018، مع الاخذ في الاعتبار ان القيم الكبيرة للاحتياطيات الدولية في السعودية والجزائر تعود الى قيام البنوك المركزية في الدولتين بدور الصناديق السيادية في إدارة الفوائض المالية للدولة، إلى جانب أدوارها المتعارف عليها.

' استقر عدد الدول العربية التي تقع ضمن الحدود الآمنة التي تغطي فيها الاحتياطيات واردات الدولة لمدة 5 أشهر عند 10 دول خلال عام 2017 مقارنة بالعام السابق'

تغطية الاحتياطيات للواردات (عدد الأشهر)



للاستفسار عن محتويات النشرة أو طلب نسخة يرجى الاتصال
على إدارة البحوث والمخاطر القطرية

مدير إدارة البحوث والمخاطر القطرية

رئيس وحدة المعلومات والمخاطر القطرية

رئيس وحدة البحوث والنشر

سكرتير

+965-24959529

aymang@dhaman.org

www.dhaman.org

د. رياض بن جليلي

منى قمحية

أحمد الضبع

أيمن غازي



المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



سندكم الأمتل لضمان استثماراتكم في مختلف الدول
العربية وتأمين صادراتكم إلى جميع أنحاء العالم

www.dhaman.org